الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: تجارة دولية

دور غرفة التجارة والصناعة في مراقبة المصدرين

دراسة حالة غرفة التجارة والصناعة بالوادي

اعداد الطلبة:

–سليماني محمد الطيب

–ناصري محمد أمين

–خروب محمد

اشراف الاستاذ :

خضير عقبة

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي جعل التربية مشتقة من اسمه وجعل أشرف الأعمال المربين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين صلى الله عليه وسلم ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين – آمين–

نشكر الله عز وجل و نحمده حمدا يليق بجلال وجهه الكريم وسلطانه العظيم أن وفقنا إلى انجاز هذا بالبركة والتسيير راجين أن يتقبله الله قبولا حسنا وينفعنا وغيرنا به.

من استعاذكم بالله فأعيذوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن أتى إليكم بمعروف فأكفلوه فإن لم نجدوا فأدعوا له.

– أخرجه البيهقي–

وعليه فإن واجب العرفان يدعونا أن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ **خضير عقبة** الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل بوافر التوجيهات القيمة والانتقادات الهادفة الناتجة عن خبرته العلمية التي أخرجت هذا العمل في صورته النهائية.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع استاذتنا الأفضل في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية الذين قدم لنا يد المساندة المعنوية والعلمية خلال مشوارنا الدراسي طيلة ثلاث سنوات إلى غاية وصولنا إلى هذا المستوى العلمي.

إهـــداء

بســـم الله الرحـمن الرحـيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل "وَقُل رَّب ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا... صدق الله العظيم " إلى الولدين الكرمين حفظهما الله ورعاهما وأدمهما نورا لدربي ورزقني رضاهما إلى أمي وإلى مثلى الأعلي وقدوتي. أبي وإلي أخوتي حفظهما الله.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة لكل باسمه الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة وإلى رفقاء دربي ومشواري ,والذين تقاسمتو معهم هذا العمل.

إلى حاملي العلم والمعرفة الباحثين عن الحقيقة العلمية.

إلى من كان له الفضل في الإشراف على هذه الدراسة أستاذنا الفاضل " خضير عقبة "

" محمد الطيب "

إهـــداء

بســـم الله الرحـمن الرحـيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل "وَقُل رَّب ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا... صدق الله العظيم " إلى الولدين الكرمين حفظهما الله ورعاهما وأدمهما نورا لدربي ورزقني رضاهما إلى أمي وإلى مثلى الأعلي وقدوتي. أبي وإلي أخوتي حفظهما الله.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة لكل باسمه الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة وإلى رفقاء دربي ومشواري ,والذين تقاسمتو معهم هذا العمل.

إلى حاملي العلم والمعرفة الباحثين عن الحقيقة العلمية.

إلى من كان له الفضل في الإشراف على هذه الدراسة أستاذنا الفاضل " خضير عقبة "

" محمدأمين "

إهـــداء

بســـم الله الرحـمن الرحـيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الله عز وجل "وَقُل رَّب ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا... صدق الله العظيم " إلى الولدين الكرمين حفظهما الله ورعاهما وأدمهما نورا لدربي ورزقني رضاهما إلى أمي وإلى مثلى الأعلي وقدوتي. أبي وإلي أخوتي حفظهما الله.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة لكل باسمه الذين يسعهم القلب ولا تسعهم هذه الصفحة وإلى رفقاء دربي ومشواري ,والذين تقاسمتو معهم هذا العمل.

إلى حاملي العلم والمعرفة الباحثين عن الحقيقة العلمية.

إلى من كان له الفضل في الإشراف على هذه الدراسة أستاذنا الفاضل " خضير عقبة "

" محمد "

ملخص الدراسة:

نستخلص من دراستنا هذه أن غرفة التجارة هي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف الى متابعة وتنظيم المستثمرين والمصدرين و إلى تعزيز التجارة وتدفق الاستثمارات فضلا عن مهامها التمثيلية لقطاع الأعمال الدولي لدى مختلف المؤسسات المؤثرة في الشأن الاقتصادي والتعبير عن وجهات نظره، فهي تسعى إلى تيسير التجارة وحماية الاقتصاد الحر بتشجيع الاستثمارات الدولية البينية من خلال التبادل الحر،

الكلمات المفتاحية: غرفة التجارة والصناعة، الاستثمار، التصدير

Abstract:

We conclude from our study that the Chamber of Commerce is an independent organization that aims to follow up and regulate investors and exporters and to promote trade and the flow of investments as well as its representative tasks for the international business sector in various institutions affecting the economic affairs and expressing its views, as it seeks to facilitate trade and protect the economy Free to encourage intra-international investments through free exchange,

Keywords: Chamber of Commerce and Industry, investment, export

فهرس المحتويات

شكر وعرفان..... ج

إهـــــــداء I

ملخص الدراسة: IV

فهرس المحتويات V

مقدمة: ..... أ

الفصل الاول: عموميات حول غرفة التجارة والصناعة

والصادرات 3

المبحث الأول: ماهية ومهام غرفة التجارة والصناعة..... 4

المطلب الأول: نشأتها..... 4

المطلب الثاني: تعريفها 5

المطلب الثلث : غرفة التجارة والصناعة في الجزائر..... 5

المطلب الرابع: المهام التمثيلية والاستشارية. 7

المبحث الثاني:الاطار النظري للتصدير..... 10

المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته والظروف المحيطة به..... 10

المطلب الثاني: أنواع الصادرات..... 14

الفصل الثاني: دراسة حالة غرفة التجارة والصناعة بالوادي

المبحث الثاني : التعريف بمكان التربص 17

المطلب الأول التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف..... 17

المطلب الثاني : انجازات غرفة التجارة والصناعة سوف 2014 – 2017 19

المبحث الثاني: مرافقة غرفة التجارة والصناعة للمصدرين..... 24
المطلب الأول: كيفية المرافقة..... 24
الفرع الأول: التسجيل لدى الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات 24
الفرع الثاني: ما يقدمه الصندوق الخاص لترقية الصادرات..... 24
الفرع الثاني: سقف المساعدات التي يقدمها الصندوق الخاص بترقية الصادرات..... 25
الفرع الثالث :ملف الاستفادة من دعم الصندوق 28
المطلب الثاني: شهادة المنشأ..... 29
المطلب الثالث: حصيلة التصدير بولاية الوادي الفترة 2023/1/1 الى 2023/5/32 30
خـــــاتمة: 33
قائمة المراجع 35

مقدمة

مقدمة :

يعمد الأنسان من أجل حماية حقوقه و الدفاع عنها وتحقيق مصالحه الى التكتل في اتحادات ومنظمات وجمعيات حسب نوع النشاط الذي يمارسه و تعتبر غرف التجارة والصناعة أحد المؤسسات التابعة للدولة والتي تسعى لتأطير رجال المال والأعمال والى تمثيل القطاع الاقتصادي الخاص، ودعم ومرافقة الشركات التجارية والتجار من مختلف القطاعات الخدماتية و الصناعية خاصة ما تعلق بالإعلام الاقتصادي بإعلامها بالمستجدات القانونية أو دعوتها للمشاركة في مختلف المعار ض والصالونات واللقاءات . وقد واكبت الجزائر هذا التوجه العالمي، وأنشأت العديد من غرف التجارة والصناعة لتكون وسيط بين الإدارة و رجال الأعمال للإسهام في تحقيق الازدهار الاقتصادي للبالد و ترقية النشاطات التجارية في مختلف المجالات، حيث ظهرت هذه التنظيمات منذ العهد الاستعماري وكانت تسير وفق القانون الفرنسي لكن تطورها وبروز دورها كان بعد الاستقلال، حيث تم إنشاء غرف التجارة والصناعة في العديد من الأوليات، كذلك تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة التي تعتبر الغرفة الأم لكل غرف التجارة والصناعة عبر الوطن.

أهمية الدراسة :

تتناول هذه الدراسة التعريف بالنظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر من خلال دراسة تاريخ وظروف نشأتها وكذا بيان كيفيات عملها و طريقة تسييرها والمهام والخدمات المسندة اليها.

أسباب اختيار الموضوع

*تكمن في رغبتنا الكشف والتعرف أكثر على الجوانب المختلفة لموضوع لغرف التجارة والصناعية، ولما له من أهمية على مستوى الاهتمامات والتطلعات الشخصية

ت*تمثل في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بدراسة غرف التجارة والصناعةودورها.

طرح الإشكالية

تعتبر غرف التجارة والصناعة أحد عناصر نجاح المؤسسات والشركات الاقتصادية والتجارية الصغيرة والمتوسطة وحتى صغار التجار في شتى القطاعات وذلك من خلال مساهمة غرف التجارة والصناعة في مجال التكوين والمرافقة والتمثيل ، وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما يتمثل دور غرفة التجارة والصناعة في مراقبة المصدرين؟

الفصل الاول

عموميات حول غرفة التجارة والصناعة والصادرات

المبحث الأول: ماهية ومهام غرفة التجارة والصناعة

المبحث الثاني:الاطار النظري للتصدير

المبحث الأول: ماهية ومهام غرفة التجارة والصناعة

إن جذور غرف التجارة والصناعة بشكل عام تعود إلى تلك الاتحادات أو الطوائف المهنية المحدودة المهام والأهداف التي ظهرت في فرنسا في القرن 15 ، وقد أدى تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في هذه الدول وظروف الاقتصاد العالمي نفسه إلى توسع وتنوع مهامها وأهدافها، كما أدى إلى ظهور عدة نماذج منها والتي تعكس نظرة هذه الدول إلى هذه المنظمات أو للنظام الاقتصادي السائد فيها.

المطلب الأول: نشأتها

ظهرت غرف التجارة والصناعة في فرنسا في أواخر القرن 15، وتم بأمر ملكي إنشاء أول غرفة في مدينة مرسيليا سنة 1599 وقد منحت تشريعا خاصا بها تم بموجبه تحديد تشكيلتها واختصاصاتها.

وقد أدى توسع الإمبراطورية الفرنسية إلى إنشاء غرف للتجارة تبعا للتشريع الفرنسي في المدن الرئيسية للدول التابعة لها كبلجيكا ألمانيا، وإيطاليا، وبالرغم من اختفاء الإمبراطورية الفرنسية، فإن غرف التجارة والصناعة في هذه الدول مازالت قائمة وخاضعة منذ ذلك الحين باستثناء بلجيكا لنفس المبادئ القانونية التي أنشأتها، وهذا ما يفسر تطابق القوانين الأساسية التي تنظمها في كل من فرنسا، ايطاليا، لكسمبورغ، وجمهورية ألمانيا الفيدرالية (سابقا) ، حيث أنها تعتبر هيئات من القانون العام تنشأ بإرادة السلطات العامة وتخضع لتشريع خاص بها.[1]

[1] لعزيز حسينة، دور التجار والصناعيين في غرفة الجارة والصناعة، رسالة ماجستير ، قانون مؤسسات، كلية الحقوق بن عكنون، 206/2005، ص7.

المطلب الثاني: تعريفها

تعرف غرف التجارة والصناعة بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، ويرمز لها بـــ (غ.ت.ص)، حيث يحدد عن طريق التنظيم تسمية كل الغرف ومقرها الرئيسي وحدود دوائرها الإقليمية التي تمارس عليها صلاحياتها المخولة لها قانونا، وتمثل لدى السلطات العمومية على مستوى دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات والبناء والأشغال العمومية (المقاولات)، وينتمي إلى غرف التجارة والصناعة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيدين في السجل التجاري، الناشطين في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والخدمية، باستثناء الأعوان الاقتصاديون الذين يمارسون نشاطا فلاحيا أو حرفيا أو مهنيا ، كذلك فغرف التجارة والصناعة هي مؤسسات تضم جهاز منتخب، يتم انتخابه من قبل المتعاملين الاقتصاديين الحاملين للسجل التجاري إلى جانب جهاز إداري يتم تعيينه من الجهات الوصية، ويعتبر منخرطين في الغرف كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يدفعون اشتراكات سنوية محددة حسب كل صنف نشاط، وتخصص هذه الاشتراكات التمويل النشاطات الاقتصادية والثقافية للغرف .[1]

المطلب الثلث : غرفة التجارة والصناعة في الجزائر

في سنة 1980م أنشأت الغرفة الوطنية للتجارة وغرف التجارة والصناعة في شكل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، كما كان إنشاؤها في إطار إدماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحتوي على مجلس للتوجيه وممولة كليا من ميزانية الدولة (على المستوى المحلي).

وجاء المرسومان 800-47 و 80-46 المؤرخان في 23 فيفري 1980م المتضمن إنشاء الغرفة التجارية، إنما في سنة 1987م كان الانتقال من الغرفة الوطنية للتجارة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

[1] محمد رشدي صحراوي :دور غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي 2017/2014 – دراسة حالة –، مذكرة ماستر تخصص علوم سياسية، جامعة الوادي، 2018/2017، ص 21

فأسفر ذلك عن اشتراك المؤسسات في النشاطات، وكذا اعتماد مبدئي نظام الشركات وتنظيم المتعاملين في أقسام متخصصة وفقا للنشاط المهني، أيضا تنصيب مجلس لممثلي رؤساء المؤسسات حسب المرسومان 87-171 و 87–172 المؤرخان في 01 أوت 1987

في سنة 1996م كان تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهنا تم تغيير التسمية من الغرفة الوطنية للتجارة إلى الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة حسب المرسومان 93-96 و96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996م، كما خصصت البعثات القنصلية الكلاسيكية، وكان الانتساب التلقائي.[1]

أصبحت مؤسسة بتمثيل هرمي مع تخفيض عدد غرف التجارة والصناعة (الانتقال من 48 غرفة تجارة في كل ولاية إلى 20 غرفة تجارة وصناعة، وكذلك تنصيب هيئات جديدة الجمعية العامة المجلس، اللجان التقنية).

من جانب ميزانية الغرفة فهو تمويل مشترك من مواد خاصة وضرائب وأيضا إعانات واشتراكات المنخرطين حسب المرسوم 956-94 المؤرخ في 03 مارس 1996م.

وفي سنة 2000 تم إعادة تنظيم شروط الاستحقاق، وتوسيع صلاحيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة في مجال التكوين المادة 2 من المرسوم 2000-312). إطلاق التكوينات الأولية : تكوين ما بعد التدرج المتخصص، الشراكة... قرار وزاري مشترك المرسوم التنفيذي رقم 2000-312 المؤرخ في 14 أكتوبر-2000)

وأخيرا في سنة 2010م تم تعديل أجهزة الغرف الجزائرية للتجارة والصناعة على اثر الانتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين ولا سيما السعي إلى تقربهم وربطهم بغرفتهم.

[1] مخلوفي بلباي، عبد العزيز فارس، النظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/2020، ص 50

بموجب إصدار المرسوم التنفيذي رقم 2-10-319 المؤرخ في 15 محرم عام 1432هـ الموافق 21 ديسمبر سنة 2010م المعدل والتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 14 شوال 1416هـ الموافق 3 مارس سنة 1996م، المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، انتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010م من أكثر من 400 عضوا إلى 219 عضو كما انتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضو إلى 19 عضو .[1]

المطلب الرابع: المهام التمثيلية والاستشارية.

تشكل غرف التجارة هيئات المصالح التجارية والصناعية، هدفها البحث عن المصلحة العامة، حيث مراسيم 1996م[2]، تعيد تعريف وتحديد مهام وصلاحيات غرف التجارة وذلك بتحديد وتفرقة المهام الإدارية عن الاستشارية والتمثيلية أما مراسيم 2000م فإنها تعدل وتتمم مراسيم 1996م دون إحداث تغير في ذلك.[3]

- تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والانشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات التجارة والصناعة والخدمات.[4]

- تنظيم التشاور بين منخرطيها وتجمع آرائهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها وإبداء رأيها بشأنها.

- تلخص الآراء والتوصيات والاقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة والصناعة وتلاؤم برامجها ووسائلها.

[1] الموقع الرسمي للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة https://www.caci.dz

[2] المرسوم التنفيذي -96-93 والمرسوم التنفيذي 96-94 المؤرخان في 03 مارس 1996م.

[3] المرسوم التنفيذي 2000-311 المرسوم التنفيذي 2000-312 المؤرخان في 14 أكتوبر 2000م.

[4] مخلوفي بلباي، عبد العزيز فارس، النظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر،، ص 45

- تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة والصناعة وتحفزها على القيام بالمبادرات.
- تتولى تمثيل أعضائها لدى السلطات العمومية وتعيين ممثلين لدى هيئات التشاور والاستشارة الوطنية.

تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها وتوسعها، لاسيما في مجال الأسواق الخارجية، وتكلف الغرفة بهذه الصفة، على الخصوص بما يأتي:

- تقوم بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد والتفكير فيها وتطورها وتقدم آرائها إلى السلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي الوطني وترقيته. تصدر كل وثيقة أو شهادة أو استمارة، يقدمها أو يطلبها الأعوان الاقتصاديون لاستعمالها أساسا، خارج البلاد وتؤشرها وتصدق عليها.
- يحدد الوزير المكلف بالتجارة بقرار ، قائمة هذه الوثائق والشهادات والاستمارات.
- تنظم أو تشارك في تنظيم جميع اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية، داخل الجزائر وخارجها لاسيما المعارض والندوات والمناظرات والأيام الدراسية والمهام التجارية التي يكون غرضها ترقية النشاطات الاقتصادية الوطنية والمبادلات التجارية مع الخارج وتنميتها.
- تنجز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية.[1]
- تقترح أي تدبير يرمي إلى تسهيل عمليات تصدير المنتوجات والخدمات الوطنية
- وترقيتها .
- تقييم علاقات التعاون والتبادل وتبرم اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة. تنظم إلى الهيئات الجهوية أو الدولية التي لها نفس الطبيعة أو التي تسعى لتحقيق نفس
- الأهداف.
- تشكل باعتبارها تمثل الجزائر، غرفا مختلطة للتجارة مع نظيراتها الأجنبية.

[1] مخلوفي بلباي، عبد العزيز فارس، النظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر، ص46

❖ تنشر وتوزع كل نشرة من النشرات التي لها علاقة بهدفها؟

❖ تشارك في التظاهرات والأعمال التي تبادر بها الهيئات التمثيلية التي تسعى إلى تحقيقنفس الهدف.

تقوم بنشاطات التعليم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات لصالح المؤسسات، ويمكن للغرفة أن تقوم، زيادة على ذلك بما يأتي:

- تمثل الجزائر في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج. تبدي رأيها في الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.
- يصرح بأنها صاحبة امتياز المرافق العمومية.
- في هذه الحالة يعتمد الامتياز على أساس دفتر شروط يعد حسب الأصول الشكلية
- القانونية المطلوبة.
- تفتح مكاتب تمثيل في الجزائر.
- تؤسس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو تديرها أو تسيرها كمدارس تكوين وتحسين المستوى ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها ومؤسسات دعم أنشطتها وهياكل تجارية وصناعية أساسية، لاسيما المخازن العامة والمناطق الصناعية عندما تكون هذه المؤسسات ذات طابع وطني أو عندما يغطي المجال الجغرافي لتطبيق[1]

[1] مخلوفي بلباي، عبد العزيز فارس، النظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر، ص46

المبحث الثاني:الاطار النظري للتصدير

المطلب الأول: مفهوم التصدير، أهميته والظروف المحيطة به

1- مفهوم التصدير:

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر بعضا منها وصولا إلى استخلاص مفهوم شامل.

يعرف الاقتصادي عبد المهدي عادل أن التصدير: "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج".[1]

ويعرف فؤاد مصطفى محمود التصدير بأنه: "بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من أحد الأسواق التي تمثل السلعة فائضا من إنتاجها إلى السوق آخر تمثل نفس السلعة جزء من احتياجاتها".[2]

أما حسب الموسوعة الاقتصادية، فمفهوم التصدير هو: "تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود، ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة ".

وفي ذات السياق، يمكن تقديم مفهوم للتصدير على المستويات التالية:

- على مستوى المؤسسة: "هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية".

- على المستوى الوطني: "هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية".

[1] عادل عبد المهدي، الموسوعة الاقتصادية، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص141.

[2] د مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993، ص 235.

- على المستوى الدولي : "التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما".

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصر على بيع السلع والمنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية وخدمات إلى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، وإنما يمتد ويتناول تصدير رؤوس الأموال.

هذا التصدير يتمثل في انتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية، والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي، ويتم بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية أو التزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل مؤسسات تابعة في الخارج، ليتعدى ذلك إلى التصدير العمالة وما يحملونه من ثروات فكرية ومادية.

ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك الذي قدمه الدكتور فريد النجار، إذ جاء فيه أن: "التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية ومالية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو و انتشار و فرص عمل، و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيات جديدة وغيرها".[1]

2- أهمية التصدير:

يلعب التصدير أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال الآتي:

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002، ص 15.

***خلق فرص عمل جديدة:**

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاط التصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت هذه الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بها لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.[1]

***إصلاح العجز في ميزان المدفوعات:**

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.[2]

[1] 2 رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009، ص1.

[2] موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع:
http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf أطلع عليه بتاريخ02/05/2023.

*** جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي:**

يتضح من تحارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية و السلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

***تحقيق معدلات نمو مطردة:**

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا تتحقق إلا بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي

السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة خلق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات، تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية

المطلب الثاني: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة ((VISIBLESوصادرات غير منظورة ((INVISIBLES، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى غائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة[1] ويمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

1- الصادرات المنظورة:

" والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها".[2]

2- الصادرات غير المنظورة:

" وهي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج".[3]

3- الصادرات المؤقتة:

[1] قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص13.

[2] كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[3] Samir HADDAD, Op cit, p 139.

وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:[1]

- ✓ المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- ✓ مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- ✓ إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

4- الصادرات النهائية:

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تتقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.[2]

[1] قسوم ميساوي الوليد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الفصل الثاني

دراسة حالة غرفة التجارة والصناعة بالوادي

المبحث الأول : التعريف بمكان التربص

المبحث الثاني: مرافقة غرفة التجارة والصناعة للمصدرين

المبحث الأول : التعريف بمكان التربص

المطلب الأول التعريف بغرفة التجارة والصناعة سوف

قبل الحديث عن غرفة التجارة والصناعة "سوف ، وجب علينا إعطاء لمحة عامة عن إقليم ولاية الوادي وإمكانياتها، فولاية الوادي هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984، وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة : منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وهي تعرف بمدينة الألف قبة وقبة، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية، تقع ولاية الوادي شمال شرق الصحراء الجزائرية، تبعد عن عاصمة البلاد بـــ 630 كلم تتربع على مساحة تقدر بـــ 44586.80 كلم، يحدها من الشمال ولايات تبسة وخنشلة وبسكرة من الشرق الجمهورية التونسية، ومن الغرب ولايتي ورقلة وبسكرة، ومن الجنوب ولاية ورقلة تضم ولاية الوادي 12 دائرة و 30 بلدية بما فيها مقاطعة إدارية هذا إلى جانب مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية، وتشتهر ولاية الوادي بإنتاج التمور خاصة من نوع دقلة نور والرطب أو ما يدعى بالمنقر كما يعتبر الزيتون والبطاطا تجربة ناجحة في تنويع المحاصيل الفلاحية العالية الجودة بالمنطقة، إذ أنها تجلب المستثمرين الأجانب من الدول العربية الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية والدول الأوربية (فرنسا، ألمانيا ، الدانمارك)، كذلك تزخر ولاية الوادي بثروة معتبرة من المواد الخام ولكنها مستغلة جزئيا والتي منها : الملح، الرمل، الرمل الجبسي، الطين، الجبس، كذلك تمتلك ولاية الوادي شبكة معتبرة من الطرقات تربطها بولايات أخرى ، وكذا تربط بلدياتها ببعضها البعض، كما أنها تزخر بخزان هائل من المياه الجوفية.[1]

أما عن غرفة التجارة والصناعة "سوف" فيمكن تعريفها بأنها إحدى المؤسسات الاقتصادية التي في الساحة مع تقوم بدور محوري في مسيرة التنمية المحلية بولاية الوادي، وقد أصبحت رقما فاعلا اتساع مجالات نشاطها واستيعابها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها ولاية الوادي، والتي أضحت قطبا واعدا في التنمية المحلية، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (EPIC) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

[1] غرفة التجارة والصناعة سوف مونغرافيا ولاية الوادي، الوادي، 2014، ص 2.

وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، تم إنشاؤها بولاية الوادي سنة 2003 وذلك بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 وهذا بعدما كانت تابعة لغرفة التجارة والصناعة الزيبان بولاية بسكرة.[1]

وتمثل غرفة التجارة والصناعة سوف الفضاء الطبيعي لكل المتعاملين الاقتصاديين، بدأت في ممارسة نشاطاتها بصفة مستقلة عن غرفة التجارة والصناعة الزيبان في : 01/08/2006 بعدما تم تعيين مديرا لها وهي تمثل لدى السلطات العمومية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات في إطار دوائرها الإقليمية، وينخرط فيها كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيدين في السجل التجاري، وحسب إحصائيات الانخراط التي يتم تسجيلها على مستوى قسم التنشيط الاقتصادي والذي يشرف عليه الباحث، فقد كان عدد المنخرطين خلال سنة 2014 هو 366 منخرط وفي سنة 2015 وصل إلى 92 منخرط وفي سنة 2016 هو 94 منخرط وفي سنة 2017 وصل إلى 66 منخرط بغرفة التجارة والصناعة سوف.

شهدت غرفة التجارة والصناعة "سوف" منذ إنشائها ثلاث 03 عمليات انتخابية لأجهزتها المنتخبة (الجمعية العامة تتكون من 22 عضو، ومكتب الغرفة يتكون من 07 أعضاء)، العملية الانتخابية الأولى لإستحداث الجمعية العامة كانت بتاريخ 19/01/2006 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 02/02/2006، أما العملية الانتخابية الثانية لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 15/04/2010 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 05/05/2010، أما العملية الانتخابية الثالثة لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 10/05/2014 ومن خلالها تم انتخاب أعضاء المكتب بتاريخ 24/05/2014، أما العملية الانتخابية الرابعة لتجديد أعضاء الجمعية العامة فقد كانت بتاريخ 26 ماي 2018 على أن يتم انتخاب مكتب الغرفة في الأيام القادمة[2].

ومنذ نشأتها تسعى غرفة التجارة والصناعة سوف كغيرها من الهيآت الاقتصادية، إلى المساهمة في عمليات التنمية المحلية من خلال الآليات التي تنتهجها في سبيل تحقيق ذلك، حيث أنها ترى أن العنصر البشري هو المحرك الأساسي لمختلف عمليات التنمية المحلية، وبالتالي فهي تستثمر في هذا العنصر لتحقيق التنمية المحلية خاصة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وذلك من خلال تنظيم مختلف الدورات التكوينية التي تهدف إلى تجديد المعارف والمعلومات وتحسين مستوى إطارات القطاع العام والخاص، إلى جانب المشاركة و/أو تنظيم

[1] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، المادة الأولى.

[2] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق.

مختلف التظاهرات الاقتصادية مثل لقاءات رجال الأعمال والمعارض والصالونات والصالونات المتخصصة التي من شأنها ربط المتعامل الاقتصادي المحلي بنظيره الوطني أو الأجنبي والتي تؤدي إلى تبادل الخبرات والمعلومات والتعريف بمختلف المنتوجات المحلية والبحث عن أسواق خارجية لها، وهذا ما يعود بالفائدة على المستوى المحلي اجتماعيا واقتصاديا، من خلال تشغيل اليد العاملة ومحاربة البطالة وزيادة الدخل المحلي، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة في مختلف المجالات، كذلك تنظيم العديد من الأيام الإعلامية والدراسية والتكوينية والتحسيسية والتي من شأنها تزويد المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين وإطارات مختلف الهيآت العمومية والاقتصادية بالقوانين الجديدة الصادرة والمعلومات التي يبحثون عليها ، وهذا باستغلال مختلف وسائل الإعلام الحديثة التي تعتمدها التنمية المحلية مثل البريد الالكتروني وصفحة الغرفة على موقع التواصل الاجتماعي، وعليه فقد قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بالعديد من النشاطات نتعرض لها في المطلب الموالي

المطلب الثاني : انجازات غرفة التجارة والصناعة سوف 2014 – 2017

على امتداد العهدة الانتخابية الأخيرة خاصة خلال السنوات من 2014 إلى 2017 قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتحقيق وتجسيد العديد من الانجازات التي جاءت بالنفع العام، والتي تميزت ببناء علاقات داخلية وخارجية خاصة مع مجلس الأعمال البريطاني، وغرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس ومساهمتها الفعالة إلى جانب الهيئات الرسمية في وضع العديد من الاستراتيجيات التنموية التي أصبحت اليوم أساسا لجذب الاستثمار وتطوير الرؤية الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية بالوادي، وعليه فمن خلال هذه الآليات يمكن إبراز أهم الأنشطة والانجازات التي تم تنظيمها خلال هذه الفترة وذلك كما يلي :

(1) تكوين مكتبة بالغرفة بهدف تنمية القدرات الفكرية والمعرفية لإطارات المؤسسات، وكذا تقديم مختلف المعلومات القانونية والاقتصادية التي تساعد المؤسسات الخاصة والاقتصادية في البحث عن مختلف المعلومات، ومن بين العناوين نجد كتاب محاسبة المؤسسة الجبائية، كتاب المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF ، مدخل إلى المحاسبة ... الخ .[1]

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014 ، غرفة التجارة والصناعة سوف ولاية الوادي 2015، ص 1.

(2) تحيين وتحديث بطاقية المؤسسات المحلية وتوسيعها عن طريق توزيع بطاقية معلومات على مختلف المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين عبر الفاكس والبريد الالكتروني والزيارات الميدانية، بهدف تحديد أدق المعلومات عن المؤسسات المحلية وكذا إحصاء مختلف الخدمات والمنتجات المحلية

(3) تنظيم دورات تكوينية لتحسين المستوى وتجديد المعارف والمعلومات، حيث تم تنظيم دورات تكوينية في اللغة الانجليزية بأنواعها العامة والمتخصصة والأعمال، والتي استفاد منها العديد من المتعاملين الاقتصاديين، كذلك تم تنظيم دورة تكوينية في تخصصي الوكلاء المعتمدين والمصرحين لدى الجمارك خلال 2014 والتي استفاد منها 14 متربص في الاختصاصين وتوجت بتوزيع شهادات نجاح على المتربصين، الذين بإمكانهم اليوم المساهمة في التنمية المحلية في جانبها الاقتصادي من خلال تنشيط التجارة الخارجية[1] ، كذلك تم تنظيم دورات تكوينية في مهن التصدير لفائدة مسيري وإطارات المؤسسات المعنية بعمليات التصدير لتحسين مستواهم وتزويدهم بالمعلومات التي تهمهم في مجال التصدير، كذلك تم تنظيم دورة تكوينية في تركيب ألواح الطاقة الشمسية بهدف استغلال الطاقة المتجددة خاصة في القطاع الصناعي والفلاحي، إلى جانب تنظيم ملتقيات تكوينية، منها ملتقى تسيير تكويني حول النظام المحاسبي والمالي، وملتقى تكويني حول الصفقات العمومية[2].

4) بهدف التعرف على مختلف الشركاء الاقتصاديين وتنظيم لقاءات أعمال تم استقبال وفد من مجلس الأعمال البريطاني بالجزائر يومي 09 و 10 نوفمبر 2014، حيث تم تنظيم زيارات ميدانية لمختلف وحدات الإنتاج بالولاية والتي لقيت استحسان الوفد وإعجابه بمختلف المنتوجات التي تصنع في ولاية الوادي، وقد تم تنظيم لقاء مع رجال الأعمال بالولاية، وتوجت هذه الزيارة بإمضاء اتفاقية تعاون بين مجلس الأعمال البريطاني وغرفة التجارة والصناعة سوف [3]

(5) التأشير على الدعوات، التي تستغلها المؤسسات لاستضافة الأجانب للولاية في إطار العلاقات التجارية بين المؤسسات المحلية والأجنبية، حيث أنه وحسب إحصاء من قسم التنشيط الاقتصادي فقد تم التأشير على 80 دعوة خلال 2014 وعلى 44 دعوة خلال 2015 وعلى 29 دعوة خلال 2016 وعلى 47 دعوة خلال 2017 ، وهذا من مختلف الجنسيات والدول منها : الصين – الهند مصر – تركيا – ايطاليا – اندونيسيا –

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2017 ، غرفة التجارة والصناعة سوف ولاية الوادي 2018، ص 2.

[3] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014، مرجع سابق، ص 2.

اسبانيا – سوريا سلطنة عمان – العراق – باكستان النيبال، كذلك تم التأشير على شهادات المنشأ الخاصة بعمليات التصدير لمختلف المنتوجات المحلية الفلاحية والصناعية والتي منها التمور التي تمثل حصة الأسد من المنتوجات المصدرة كذلك البطاطا والطماطم وزيوت العطارة ومواد التجميل والملح النقي وبقايا الكرتون، حيث تم التأشير على 40 شهادة منشأ خلال 2014 والتأشير على 60 شهادة منشأ خلال 2015 والتأشير على 49 شهادة منشأ خلال 2016 والتأشير على 68 شهادة منشأ خلال 2017 [1]، وقد وجهت هذه المنتوجات إلى العديد من الدول العربية وغيرها منها : المغرب – قطر – الإمارات العربية المتحدة – اندونيسيا – البحرين – تركيا – السودان – سوريا – تونس – لبنان – ليبيا – موريتانيا – فرنسا – روسيا – اسبانيا – ألمانيا – بريطانيا – الو.م.أ – الهند – الطوغو – كوت ديفوار ... الخ، كذلك تم استخراج شهادات المصنع التي تثبت محلية المنتجات التي يقوم المتعامل الاقتصادي بتصنيعها بالوادي، حيث تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2015، كذلك تم استخراج 05 شهادة مصنع خلال سنة 2016 وكذا استخراج 11 شهادة مصنع خلال سنة2017.

(6) انجاز مطوية تعريفية ببرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحسيس المتعاملين الاقتصاديين بضرورة الانخراط في هذا البرنامج لتأهيل مؤسساتهم وتحسين مردودية الإنتاج .

(7) انجاز وطباعة دليل المؤسسات لولاية الوادي وتوزيعه على نطاق واسع داخل الولاية وخارجها، حيث يهدف هذا الدليل إلى التعريف بالمؤسسات المتواجدة على إقليم الولاية الناشطة في مختلف

القطاعات وإشهار منتجاتها وخدماتها، وإعطاء جميع معلومات الاتصال الخاصة بها.

(8) المشاركة في العديد من الحصص الإذاعية التي تم بثها عبر أثير إذاعة الوادي بهدف الاستماع وإلمام أكبر عدد ممكن من انشغالات المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب المؤسسات لتبليغها للجهات الوصية.[2]

9) فتح مساحة اشهارية في الموقع الالكتروني للغرفة ، حيث تمت مراسلة المتعاملين الاقتصاديين أصحاب المؤسسات بهدف التعريف بهم وإشهار وتسويق منتجاتهم وخدماتهم في فضاء إلكتروني يطلع عليه في نطاق واسع وبأسرع وقت ممكن .

[1] قسم التنشيط الاقتصادي، مرجع سابق

[2] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2015 ، غرفة التجارة والصناعة سوف، ولاية الوادي، 2016،

(10) تنشيط صفحة الغرفة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك كل سنة، وذلك بنشر مختلف الإعلانات والبلاغات والدعوات والصور لمختلف نشاطات الغرفة التي تقوم بها.

(11) إبرام العديد من اتفاقيات التعاون والشراكة حيث تم إمضاء اتفاقية تعاون مع جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وكذا إبرام اتفاقية تعاون مع مؤسسة التأمين CAAT بالوادي والتي من خلالها، تم منح امتيازات وتخفيضات بنسب مختلفة في تأمين المعدات والوسائل المادية والبشرية لصالح المنخرطين في غرفة التجارة والصناعة سوف خلال الفترة من 2014 إلى 2017.

(12) المشاركة في تنظيم القافلة التحسيسية للوقاية من التسممات الغذائية التي يتم تنظيمها سنويا، حيث قامت غرفة التجارة والصناعة سوف بتوزيع مطويات تحسيسية حول خطر التسممات الغذائية خاصة في فصل الصيف، إلى المشاركة في القافلة التي تنظيمها من طرف مديرية التجارة بالوادي والتي جابت مختلف البلديات والقرى النائية بالولاية

(13) تنظيم زيارات ميدانية للعديد من وحدات الإنتاج المحلية للتعرف أكثر على المنتجات التي يتم تصنيعها بالولاية مثل توضيب التمور، العطور ومواد التجميل، ورشات الخياطة والطرز، الطحانة، الحليب ومشتقاته ... الخ.

(14 دعوة رجال الأعمال الأتراك لاستكشاف إمكانيات ولاية الوادي والبحث عن فرص الشراكة والتعاون مع نظرائهم الجزائريين.

(15) تنظيم بعثات وزيارات رجال وفود رجال أعمال محليين إلى الخارج، حيث تمت المشاركة في الملتقى الإقليمي الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي بجمهورية تونس، بهدف الترويج للمنتجات المحلية والتعريف بإمكانيات ولاية الوادي للتنقيب عن فرص الشراكة وجلب الاستثمار الأجنبي لها

(16) المشاركة في مختلف المعارض والصالونات المنظمة بالولاية، حيث تمت المشاركة في تنظيم صالون البناء والأشغال العمومية بالجنوب في طبعته الأولى، كذلك تمت المشاركة في تنظيم صالون الفلاحة وتربية المائيات بالجنوب في طبعته الأولى لها[1].

[1] حصيلة النشاطات العادية لسنة 2016 ، غرفة التجارة والصناعة سوف ولاية الوادي 2017، ص

17) تعيين ممثلين عن الغرفة في مختلف هيآت الدعم والتشاور على مستوى الولاية، حيث تم تعيين ممثل الغرفة لدى لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC بالوادي، وممثل الغرفة في لجنة الانتقاء والتمويل للمشاريع بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل

المبحث الثاني: مرافقة غرفة التجارة والصناعة للمصدرين

المطلب الأول: كيفية المرافقة

ترافق غرفة التجارة و الصناعة بالوادي المصدرين و تصدير عن طريق توجيه اولا و ثانيا عن طريق اعطاء معلومات للمصدرين من داخل الوطن او خارجه و البحث لها عن اسواق ايضا تعطي غرفة التجارة و الصناعة معلومات للمستثمرين على ماهية سلع هنا و كذالك تعمل غرفة التجارة و صناعه عن طريق العروض لتشجيع الصدرين و تكوين علاقات أيضا عن طريق تكوينات اخرى . اما الان فالغرفة التجارة وصناعه في طور تهيئه جديده كون ان صارت كل الغرف التجارية و صناعيه تابعه للغرفة الجزائرية كما انا صارت ثانويه[1]

الفرع الأول: التسجيل لدى الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات

كل مؤسسة منتجة للسلع والخدمات وكل تاجر مسجل بانتظام في السجل التجاري وينشط في مجال الصادرات، مؤهلون للاستفادة من مساعدات الدولة والصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات، وتبعا لذلك فالمشاركة في المعارض والتظاهرات الاقتصادية الصالونات المتخصصة المنظمة بالخارج، تهدف لترقية المنتوج الوطني، وكلما تمت عملية تصدير نحو الخارج يتم تسجيلها بناء على وثائق تثبت العملية.

الفرع الثاني: ما يقدمه الصندوق الخاص لترقية الصادرات

– يتكفل الصندوق بجزء من تكاليف ذات صلة بدراسة الأسواق الخارجية، وإعلام المصدرين ودراسة من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير.

– يتكفل الصندوق بجزء من تكاليف مشاركة المصدرين في المعارض و الصالونات والصالونات المتخصصة في الخارج، وكذا التكفل بتكاليف مشاركة المؤسسات في منتديات تقنية دولية.

– التكفل الجزئي موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لإعداد تشخيص التصدير واستحداث هيئة تصدير داخل تنظيمها الإداري.

– التكفل جزئيا بجزء من تكاليف استكشاف الأسواق الخارجية التي قام بها[2]

[1] مقابله مع صحرواي محمد رشدي ، غرفة التجارة و الصناعة بالوادي، 2023/5/25 الساعة 10:30 صباحا.

[2] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص2

المصدرون وكذا مساعدتهم لتثبيت علامتهم التجارية في الأسواق الخارجية.

– المساعدة على نشر وتوزيع دعائم ترقية المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير وعلى استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال استحداث مواقع الكترونية web).

–المساعدة لاستحداث علامات تجارية والتكفل بتكاليف ومصاريف حماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج "العلامات العلامات التجارية براءات الاختراع"،[1] وكذا تمويل الجوائز والميداليات والتشريفات التي تمنح سنويا للمصدرين الأوائل ومكافآت لأحسن الأبحاث الجامعية حول الصادرات خارج المحروقات

–المساعدة على تنفيذ وتطبيق برامج موجهة للتكوين في مهن التصدير – التكفل بجزء من تكاليف النقل الخاصة بتصدير المنتجات والسلع سريعة التلف أو على مسافات بعيدة[2]

الفرع الثاني: سقف المساعدات التي يقدمها الصندوق الخاص بترقية الصادرات

بالنسبة للمشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج، يتم تمويل المشاركة بنسبة

– 100% في حالة مشاركة تكتسي طابع استثنائي تبعا لقرار سياسي وعملا بنظام الشباك الموحد.

– 80% في حالة المشاركة في صالونات ومعارض مسجلة ضمن البرنامج الرسمي للمشاركة الجزائرية.

– 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى التي لم تدون ضمن البرنامج السنوي الرسمي

ويمكن أن يقدم الدعم والمساعدة لمؤسسة تنظم تظاهرات اقتصادية في الخارج، وتمتد لتشمل المؤسسات المشاركة والإشهار الذي يتم إعداده يجب أن يحمل لغة مستعملة بكثرة على مستوى التجارة الدولية وكذلك بلغة الدولة المنظمة التي تحتضن التظاهرة، وكل المعلومات المتعلقة بالحدث، مثل شعار الصالون أو المعرض، الفترة، المكان... الخ.

وفيما يخص التكفل بجزء من تكاليف النقل والعبور والمناولة بالنسبة للسلع

الموجهة للتصدير، يتكفل الصندوق الخاص بترقية الصادرات بنسبة :

[1] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص2

[2] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص3

- 80% في حالة نقل دولي للتمور وذلك إلى جميع وجهات تصدير هذا المنتوج

- 50% في حالة نقل دولي للمنتجات الفلاحية سريعة التلف، باستثناء التمور

- 25% في حالة نقل دولي لمنتجات غير فلاحية للتصدير إلى وجهة بعيدة باستثناء : النفايات، مواد مسترجعة وكذا الجلود الخام المعالجة ونصف المعالجة، والتي ليست مصنفة ضمن المواد التي تدعمها الدولة عند نقلها.

كل السلع المصدرة في إطار اتفاق ما بين الحكومات لتحويل الديون وفيما يتعلق بالتكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية، وإعلام المصدرين وانجاز دراسات من أجل تحسين وتطوير نوعية المنتوجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير يتكفل صندوق ترقية الصادرات بـــ :

- 50% في حالة ما إذا كانت دراسة الأسواق الخارجية تهدف لإيجاد مكان لتسويق المنتجات الجزائرية.

- 25% في حالة ما إذا كان إعلام المصدرين حول إمكانيات وفرص التصدير. - 50% إذا كانت دراسات موجهة لتحسين النوعية وتكييف المنتجات والسلع والخدمات الموجهة للتصدير.

وبخصوص إعداد تشخيص تصدير واستحداث خلية تصدير داخلية :

- 50% من تكاليف إعداد تشخيص ودراسة تصدير.

- 50% من تكاليف استحداث خلية تصدير داخلية في المؤسسة.

تكاليف التنقيب عن الأسواق الخارجية من طرف المصدرين وكذا المساعدة على نشر وتجذير الأولي لمجموعات تجارية على مستوى الأسواق الخارجية : - 50% في إطار التنقيب على أسواق خارجية للتصدير.

- 10% في إطار التواجد الأولي على شكل تمثيل تجاري فردي.

- 25% من التكاليف في إطار التواجد التجاري الجماعي على مستوى الأسواق الخارجية بالنسبة لتجمع عدد من المؤسسات.[1]

[1] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص3

بالنسبة لنشر والتوزيع للوسائط ترقوية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير ولاستعمال تقنيات حديثة في الإعلام والاتصال يتكفل صندوق ترقية الصادرات بـــ : - 50% من تكاليف إنتاج وتوزيع الوسائط الترقوية للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

- 50% من التكاليف المتعلقة باستعمال تقنيات حديثة للإعلام والاتصال. بالنسبة لاستحداث علامات تجارية وحماية المنتجات الموجهة للتصدير في الخارج وكذا تمويل جوائز ومكافآت أحسن المصدرين المتفوقين سنويا، يتكفل الصندوق الخاص بترقية الصادرات بنسبة :

- 50% من تكاليف استحداث علامة تجارية .

- 10% من تكاليف حماية المنتوج الموجه للتصدير في الخارج .

- 100% من تكاليف استحداث الميداليات والمكافآت المقدمة للمصدرين الناجحين

والمتفوقين

- 100% من تكاليف منح المكافات للأعمال والدراسات الجامعية التي ساهمت في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

بالنسبة لاستحداث وتنفيذ برامج تكوين موجهة لمهن التصدير، يتكفل صندوق FSPE بنسبة 80% في إطار تنفيذ برامج تكوين متخصصة حول تقنيات التصدير تنظمه غرفة التجارة والصناعة سوف بالتعاون مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) وبإشراف وزارة التجارة و 20% الباقية على عاتق المتكون والمقدرة بـــ 25,000,00 دج، حيث يتم تكوين الإطارات المكلفة بالتصدير في المؤسسات في هذا الاختصاص لمدة 12 يوما موزعة على 03 أشهر، يقدمه خبراء ومكونين معتمدين فعلى الراغبين بالمشاركة في هذا التكوين ولأكثر معلومات يرجى التقرب إلى إدارة الغرفة.[1]

[1] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص3

الفرع الثالث :ملف الاستفادة من دعم الصندوق

للاستفادة من مساعدات الدولة عبر الصندوق الخاص بترقية الصادرات، يشترط

تقديم ملف يتكون من وثائق نهائية مقروءة تثبت التكاليف التي تم صرفها وهي :

بالنسبة للمشاركة في معرض في إطار البرنامج الرسمي للوزارة :

– نسخة مصادق عليها للسجل التجاري ورقم التعريف الضريبي، فاتورة كراء جناح في المعرض، يقدمها منظم المعرض الأصلية) ونسخة مصورة)

– فاتورة نقل عينات من السلع الأصلية ونسخة مصورة)

– شهادة نقل العينات،

– فواتير عبور ومناولات العينات الأصلية ونسخ طبق الأصل)

– فاتورة تكاليف الإشهار الخاص في تظاهرة ما الأصلية ، نسخة طبق الأصل).

بالنسبة للمشاركة الفردية في تظاهرة اقتصادية بالخارج :

– طلب قبلي من طرف المتعامل قبل بداية المتظاهرة فواتير أولية تقريبية، الميزانية المتوقعة، وكل الوثائق النهائية المسار اليها أعلاه، التي تثبت المشاركة في التظاهرة.

بالنسبة للتكفل بجزء من تكاليف النقل المتعلقة بالتصدير

نسخة طبق الأصل مصادق عليها للسجل التجاري ورقم التعريف الضريبي.

فاتورة تقييمية أصلية مع نسخة طبق الأصل.

– فاتورة نقل أصلية مرفوقة بنسخة طبق الأصل.

– فاتورة العبور الأصلية مرفوقة بنسخة طبق الأصل.

– شهادة بنكية أصلية تثبت إعادة الأموال مع نسخة طبق الأصل.

- التصريح الجمركي.

- عنوان النقل (نوعه الشحن الشحنة).[1]

المطلب الثاني: شهادة المنشأ

بالنسبة لشهادات المنشأ هناك عدت شهادات منشأ و لكن اللذين تتعامل بهم غرفة التجارة و الصناعة هم أربعة أنواع من شهادات المنشأ و هم شهادة منشأ بالغه العربية و شهادة منشأ بي باللغة الفرنسية و اللغة الإنجليزية و يوجد شهادة المنشأ بين الجزائر و الدول العربية نطلق عنها منطقة التبادل العربية و يوجد شهادة المنشأ بين الجزائر و تونس و يوجد شهادة منشأ بين الجزائر و الدول الأوربية و يوجد شهادة منشأ بين الجزائر و الأردن و احتمال تكون شهادات منشأ بين الجزائر و دو لأفريقيا نضرا لوجود المقايضة

و يجب على شاهدة المنشأ هده أن يختم فيها الغرفة و المصدر ثم تذهب للهيئة الثالثة و هي الجمارك و فقط و الملف الدي يتم قبول به شهادة المنشأ هيا نسخه من سجل التجاري و رقم الجبائي و يملئ شهادات المنشأ بالمعلومات كلها و كذلك يأتي معها بفاتورة مؤطرة من البنك و قائمة السلع و الأوزار و يدفع الحقوق التابعة لها و هيا خمسمئة دينار جزائري عن كل شهادة منشأ و لما تكون كل الأمور [2]

[1] منشورات غرفة التجارة والصناعة، 2015، ص3

[2] مقابله مع صحرواي محمد رشدي ، غرفة التجارة و الصناعة بالوادي، 2023/5/25 الساعة 10:30 صباحا.

المطلب الثالث: حصيلة التصدير بولاية الوادي الفترة 2023/1/1 الى 2023/5/32

المصـدر	المنتـوج	الوجـهـة	الكمية (كلغ)	القيـمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	موريتانيا	36000 كلغ	10800	/////
	بسكويت		74100 كلغ	21600	
	عصير جوي 125 ملل		122100 كلغ	20495	
	عصير جوي 200 ملل		6600 كلغ	1200	
02	تمور	السينيغال	17040 كلغ	6816	/////
03	تمور	سنغافورة	200 كلغ	280	/////
04	تمور	موريتانيا السينيغال	61920 كلغ	18576	/////
05	تمور	موريتانيا	7992 كلغ	2797.2	/////
06	تمور	موريتانيا	931300 كلغ	282345	/////
07	آلة طباعة يدوية آلة طباعة أسطوانية	تونس	733 كلغ	1520	/////
08	تمور	الو.م.أ	27742.2 كلغ	/////	30259.92
		مالي	43696 كلغ	/////	34849.2
		فرنسا	18480 كلغ	14784	/////
09	العاقر قرحة	باكستان	6480 كلغ	/////	18000
10	يقطين	ايطاليا	50000 كلغ	10000	/////
		تونس	39000 كلغ	/////	3120
11	ملح غذائي	النيجر	160000 كلغ	4480	/////

12	تمور	ماليزيا	54000 كلغ	/////	60300
13	سائل هيبو كلوريت الصوديوم	تونس	2308500 كلغ	256082.42	/////
			290400 كلغ	/////	38139.2
	سائل سيليكات الصوديوم		50000 كلغ	14600	/////
	ملح صناعي (أقراص)		24500 كلغ	/////	4630.5
14	ملح صناعي	النيجر	1600000 كلغ	36800	/////
15	تمور	كازاخستان	22000 كلغ	//////	15430.8
16	تمور	ماليزيا	20000 كلغ	//////	20250
17	ملح غذائي	النيجر	200000 كلغ	10000	/////
18	جير	تونس	40000 كلغ	5800	/////
19	ملح	موريتانيا	4500 كلغ	180	/////
	عصير 125 و200 ملل		7200 كلغ	1560	/////
	مشروب 33 سل و1 لتر		7200 كلغ	1800	/////
	قفريط 35غ و100غ و160غ		3310 كلغ	1620	/////
	بسكويت 80غ و100غ و150غ		1440 كلغ	550	/////
	منظف أرضيات 1 لتر		120 كلغ	30	/////
	منظف ألبسة 3 لتر		130 كلغ	28	/////
	منظف أواني 710 ملل		90 كلغ	27	/////
	منظف أواني 1.25 ل		130 كلغ	33	/////
	منظف أواني 3ل		130 كلغ	28	/////
	منظف WC 750 ملل		120 كلغ	25	/////
	منظف الدهون 850 ملل		120 كلغ	22	/////
	منظف 500 ملل		60 كلغ	25	/////
	منظف زجاج 750 ملل		64 كلغ	27	/////
	صابون مارسيليا 2 لتر		132 كلغ	23	/////
	سائل اليدين 400 ملل		63 كلغ	37	/////

خـــــاتمة

خـــــاتمة:

وفي الأخير نستخلص من دراستنا هذه أن غرفة التجارة هي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف الى متابعة ومرافقة المصدرين والتجار و إلى تعزيز التجارة وتدفق الاستثمارات فضلا عن مهامها التمثيلية لقطاع الأعمال الدولي لدى مختلف المؤسسات المؤثرة في الشأن الاقتصادي والتعبير عن وجهات نظره، فهي تسعى إلى تيسير التجارة وحماية الاقتصاد الحر بتشجيع الاستثمارات الدولية البينية من خلال التبادل الحر للسلع والبضائع حول العالم ومكافحة جميع مظاهر الحمائية التجارية القطرية وتخفيف أو إزالة العوائق الجمركية ، وذلك بحث الحكومات والمنظمات الدولية على تعزيز الترسانة القانونية والتشريعية وإصدارها للعقود النموذجية إضافة إلى جهودها الهامة في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية وإرساء مجموعة من القواعد الدولية المرجعية في عدة مجالات مثل الأعراف والممارسات الموحدة لإعتمادات المستندية وضعها لقواعد الإيكوترمز .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- **المراسيم والقوانين:**

- الموقع الرسمي للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة https://www.caci.dz
- المرسوم التنفيذي -96-93 والمرسوم التنفيذي 96-94 المؤرخان في 03 مارس 1996م.
- المرسوم التنفيذي 2000-311 المرسوم التنفيذي 2000-312 المؤرخان في 14 أكتوبر 2000م.
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 07 أكتوبر 2003 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ماي 1996 والمتضمن تسمية غرف التجارة والصناعة ومقراتها الرئيسية وتحديد دوائرها الإقليمية المعدل والمتمم، المادة الأولى.

- **الكتب**

- مصطفى محمود فؤاد، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1993
- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، دار قباء، القاهرة، 2002

- **المذكرات**

- محمد رشدي صحراوي :دور غرف التجارة والصناعة في التنمية المحلية غرفة التجارة والصناعة سوف بالوادي 2017/2014 – دراسة حالة –، مذكرة ماستر تخصص علوم سياسية، جامعة الوادي، 2018/2017،
- مخلوفي بلباي، عبد العزيز فارس، النظام القانوني لغرف التجارة والصناعة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر قانون اعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021/2020
- قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخد الفترة الممتدة من 1978-2006، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة)، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008.
- لعزيز حسينة، دور التجار والصناعيين في غرفة الجارة والصناعة، رسالة ماجستير ، قانون مؤسسات، كلية الحقوق بن عكنون، 206/2005

- **المجلات**

- رضوان عبد الحميد، سياسيات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009

- **المقابلات**

- مقابله مع صحرواي محمد رشدي ، غرفة التجارة و الصناعة بالوادي، 2023/5/25 الساعة 10:30

- **المنشورات**

- غرفة التجارة والصناعة سوف مونغرافيا ولاية الوادي، الوادي، 2014،
- حصيلة النشاطات العادية لسنة 2014 ، غرفة التجارة والصناعة سوف ولاية الوادي 2015،

مواقع انترنت

- موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع: http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf أطلع عليه بتاريخ02/05/2023.